



مال الأعمال

ارتفاع عدد هجمات السطو على البنوك في الخليج

خبير أهني بريطاني: نصحت شركات بعدم ترك البحرين في أحداث 2011

■ المنامة - علي الفردان

المنطقة، أنه في أحداث 2011 قدم خطأ لإجلاء موظفين في المؤسسات التي يدير العمليات الأمنية لديها، وحافظ على استمرارية عمل هذه المؤسسات على رغم الظروف التي مرت بها البلاد.

عن اتخاذ هذا القرار. وبين الرئيس التنفيذي لشركة «Le back» انثوني جيه تيسار، والتي تقدم شركته النصيحة إلى نحو 11 شركة نفطية ومصرفاً تعمل في البحرين، إلى جانب عشرات المؤسسات في

□ قال خبير أمن بريطاني إنه أسدى النصيحة لعدد من الشركات العاملة في البحرين إبان أحداث العام 2011 بعدم مغادرة البلاد، وإنه نجح في ثنيها



أحمد آل حيدر

انثوني جيه تيسار لـ «الوسط»: الشركة نقلت أعمالها من لندن والرياح إلى البحرين

ورأى المسئول أن انحسار الأحداث في البحرين أثبت أن النصائح التي كانت شركته تقدمها إلى زبائنها سديدة.

وأشار إلى أنه قدم النصح إلى المسئولين، وبعضهم أجاوب بعدم ترك البحرين، وأن الأمور ستتحسن، إذ كان سيصعب عودة الأعمال إلى البحرين بعد مغادرتها إلى الخارج. وأشاد الخبير البريطاني، الذي كان خبير متفجرات في القوات الخاصة البريطانية، قبل أن يعمل لأجهزة حكومية مخابراتية، وفي لجنة الأمم المتحدة لنزع أسلحة الدمار الشامل في العراق، ببيئة الأعمال في البحرين، لافتاً إلى أن الشركة التي أسسها في بريطانيا في العام 2002 قبل أن تنتقل إلى الرياض في 2004. اختارت البحرين لتكون مقرّاً لها في العام 2008، نظراً إلى تمتعها بمستوى أفضل من حيث الحياة، لافتاً إلى أن المنامة كانت إحدى العواصم من بين العديد من العواصم العربية والإقليمية مثل دبي وبيروت وعمان والقاهرة وحتى بغداد، لكن المنامة تفوقت على جميع العواصم الأخرى، من حيث النقاط حين تمت دراسة نقل مقر الشركة.

وبين أن شركته فضلت أن تكون في المنطقة لتكون بالقرب من زبائنها في الشرق الأوسط التي تعتبر من الأسواق المزدهرة في مجال الأمن، إذ تقدم شركته الخبرة الفنية والاستشارة الإدارية.

وقال الخبير: «منذ كنت في بغداد أدركت أن هذه المنطقة تزخر بفرص كبيرة في مجال الأمن، وأسست الشركة في بريطانيا، لكنني قلت في نفسي إنني إذا أردت تلبية حاجة الزبائن الذين عمل معهم فلا بد أن أكون في بيئتهم؛ لكي أفهمهم أكثر».

وأضاف الخبير «حين انتقلنا إلى الرياض استقطبنا أن نستقطب زبائن من بين أكبر عشرة بنوك في المملكة العربية السعودية، وذلك في فترة من 6 إلى 12 شهراً فقط».

وبين المسئول أن حدث تجنيد مبنى الخبر في السعودية شكل تحولاً كبيراً في النظرة إلى الخدمات الأمنية في منطقة الخليج والمنطقة. وبخصوص أمن البنوك، أشار إلى أن الحفاظ على سلامة البنوك، لا يتطلب معدات وكاميرات مراقبة فقط، بقدر ما يتطلب فهماً دقيقاً».

وحذر الخبير البريطاني من استخدام شبكة الانترنت في تجنيد الشباب أو صغار السن في الأعمال الإرهابية، وخصوصاً مع انحسار داعش والمنظمات الإرهابية في سورية والعراق.

وأشار في الوقت نفسه إلى أن قرصنة البطاقات المصرفية والتي تقوم بها عصابات وأفراد من شرق أوروبا، ومن الجمهوريات السوفياتية والتي تعرضت لها بنوك بحرينية لن تتوقف.

وأشار إلى أن هذه العمليات لا تستهدف بنوكاً تجارية بعينها، بل يتم انتقاء صرافات آلية محددة تكون في منطقة تجارية معروفة

يستخدمها زبائن كثير من خلال عملية رصد دقيق، وأن هذه الأجهزة عادة ما تتركب لساعة أو ساعتين يتم خلالها سرقة البيانات المصرفية لاسلكياً قبل أن يولد المجرمون بالفرار، لافتاً إلى أن هؤلاء المجرمين عادة لا يوحى مظهرهم بأنهم سارقو بيانات مصرفية، بل وقد يأتون بصفة سياحية لعدة أيام.

وبين الخبير البريطاني أن قرصنة البطاقات المصرفية لن تتوقف على الأرجح، إذ تتفوق هذه العصابات دائماً بخطوة، حين تقوم البنوك أو السلطات الرقابية بخطوة واحدة.

وشرح المسئول نظرته بخصوص الوضع في البحرين، معتبراً أن أحداث التجاذبات السياسية في المنطقة، والتي تقع في وسطها البحرين، ستؤثر على المستقبل، لافتاً، في هذا السياق، إلى العلاقات بين المملكة العربية السعودية وإيران.

لكنه أشار كذلك إلى مخاطر أخرى قد تقع فيها دول المنطقة، عبر تجنيد الشباب عبر الانترنت، والذين لن يكون عليهم مغادرة بلادهم للاتحاق بركب هذه الجماعات، لكن سيكون عليهم من مدتهم ومن مهتهم خدمة أجندة هذه الجماعات، مستشهداً بالعمليات الأخيرة التي حدثت في ألمانيا وفرنسا.

وتحدث الخبير عن مخاطر مستقبلية تتعلق بالهجمات الإلكترونية والاختراقات، وخصوصاً أن هذه القوة الناعمة سيكون لها أثر مدمر أكثر من تفجير قنبلة، لافتاً إلى تجربة أرامكو، إذ عبر عن اعتقاده بأن الاختراق الأمني ربما يكون حدث من الداخل، إذ تم إدخال الفيروس عبر وسيط داخل أنظمة

أرامكو مما أدى إلى تعطل الأنظمة، معتبراً أنها «قوة ناعمة» تخترق البوابات الحصينة التي تعرف بها المنشآت الصناعية والنقلية. كما تطرق إلى تجربة الفيروسات التي ضربت مفاعلات طهران، ونسببت في تسريع معدل تشغيل هذه المفاعلات وبالتالي تعطلها، دون قوة عسكرية.

وقال: «المشكلة في البنوك أنها تتعامل مع زبائن، ولا يمكن مثلاً أن تمنع الناس من زيارة البنك أو المشي بالقرب منه، عكس المنشآت النفطية المحصنة بالأمن والبوابات المحصنة والتي يصعب اقتحامها». لذلك يرى أن طبيعة عمل البنوك والمؤسسات المالية تتصف بأنها ذات حساسية أكبر.

وبخصوص ما شهدته البحرين من عمليات سطو على البنوك، وعلى أجهزة الصراف الآلي، أشار المسئول إلى أن هناك بعض الإجراءات التي يمكن القيام بها؛ للحد من تبعات هذه الأعمال، وإن كان منعها شيئاً صعباً.

وبين الخبير أن شركته دربت عشرات الموظفين في البنوك البحرينية، وفي الشركات التي تعمل مع البنوك في الأمن في التعامل مع عمليات السطو المسلح وتقليل الخسائر وخصوصاً البشرية.

وبخصوص فوز ترامب برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أشار إلى أنه «للاسف» فإن أعمال شركته ستزدهر، في إشارة إلى أن الأمور الأمنية ستستوء.

يشار إلى أن انثوني جيه تيسار، هو خبير متفجرات في القوات الخاصة البريطانية، وتمكن في خمس سنوات من إبطال مفعول أكثر من ألفي قنبلة وقذيفة وصواريخ معدة

للإطلاق، في حين ساعد دولاً أجنبية من خلال الحكومة البريطانية والأمريكية في التعامل مع مخاطر تتعلق بالهجمات الكيميائية، لكنه رفض الإفصاح عما إذا كان يقصد بالجهات الحكومية، وكالة المخابرات الأمريكية السي آي إيه، أو غيرها.

ويعمل في مقر الشركة في البحرين أكثر من عشرين موظفاً إضافة إلى موظفين آخرين في مكاتب إقليمية في المنطقة والعالم، وبينهم خبراء عسكريون وخبراء أمن وأنظمة بيانات ومعلومات.

ولا تقدم الشركة خدمات أمنية أو عسكرية مباشرة أو حتى معدات عسكرية أو أمنية، بل يقتصر دورها على إبداء المشورة والنصح، وقياس المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المصانع والبنوك والمؤسسات المالية والشركات، وصوغ الخطط الاحترازية بشأنها إلى جانب تقديم التدريب اللازم إلى الموظفين المعنيين في هذه الشركات.

وتشمل قائمة خدمات الشركة الأمنية، تقييم المخاطر والتهديدات الأمنية، وفحص ومراجعة جميع ما يتعلق بالأمن والسلامة، وإعداد الخطط والتدقيق والتدريب، والتحليل خطط وسياسات الأمن والسلامة، والتحليل المخابراتي وما يتعلق بالتهديدات الأمنية وإعداد التقارير، وإدارة الأزمات وخطط الإخلاء، وإدارة المشاريع المتعلقة بالأنظمة الأمنية، والتدريب والاستشارات الأجنبية.

وتقديم أمن تكنولوجيا المعلومات وشبكة الانترنت، وتخطيط استمرارية الأعمال والتعامل مع الكوارث، واستشارات فيما يتعلق بأمن الرؤساء التنفيذيين وكبار الشخصيات.

قرصنة بطاقات الصراف الآلي لن تتوقف

فوز ترامب سيرفع من الطلب على أنشطة شركات الأمن بالمنطقة

الشركة الأمنية تقدم خدماتها إلى 11 مصرفاً وشركة صناعية بحرينية

«أملاك» تمنح «يوسف الزباني» عقد تطوير مشروع «66» السكني

■ الوسط - المحرر الاقتصادي

□ أعلنت شركة أملاك، الذراع الاستثماري العقاري والمملوكة بالكامل من قبل الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، عن تعيين شركة يوسف الزباني للتجارة والمقاولات، كمقاول رئيسي لتطوير مشروعها السكني «66» السكني.

وتمت مراسم توقيع العقد في المقر الرئيسي لشركة أملاك بين كل من الرئيس التنفيذي للشركة محمد عبدالإله الكوهجي ومن شركة يوسف الزباني للتجارة والمقاولات أحمد يوسف الزباني. وأيضاً بحضور شركة دار الخليج للهندسة التي عملت على تصميم هذا المشروع.

ويشمل المشروع العصري، الذي من المقرر إنجازه بحلول منتصف العام 2018، على مبنى سكني حديث مكون من 6 طوابق يضم شققاً مفروشة بالكامل وطابقاً للأنشطة الترفيهية الراقية في أعلى المبنى



محمد الكوهجي يوقع الاتفاقية مع أحمد الزباني

من خلال تعزيز قدرات شركة أملاك على تحقيق الأرباح، هذا إلى جانب الاستثمار في تطوير المشاريع الجديدة، وأيضاً ستركز شركة أملاك على تقييم العقارات المتواجدة في محافظتها، كما ستعمل على وضع الخطط اللازمة للتعزيز من قيمتها وعائداتها».

من جانبه، قال أحمد يوسف الزباني من شركة يوسف الزباني للتجارة والمقاولات: «نحن فخورون بحصول شركتنا على عقد تطوير مشروع «66»، البارز، والذي يعد من المشاريع المبتكرة التي ستشكل إضافة جديدة ومتميزة تعزز من مكانة سوق التطوير العقاري في مملكة البحرين».

يشار إلى أن أملاك هي شركة تطوير، تركز استراتيجيتها على تحقيق الفوائد والضمان المالي للبحرينيين من جميع فئات المجتمع، حيث يعمل فريقها من الخبراء والمختصين على إدارة وتطوير الاستثمارات طويلة المدى التي تحقق التنمية المستدامة لمحافظة الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي.

والراسخة، والتي تحكمها معايير ومبادئ إدارية صارمة».

وأضاف «تتخذ شركة أملاك خطوات ثابتة نحو النمو والازدهار لتنمية محافظتها الاستثمارية، وقد أعلننا تبعاً عن مشاريعنا المقبلة، والتي تتضمن عدداً من المشاريع السكنية ومشاريع متعددة أخرى».

يشار إلى أن مشروع «66»، يوفر 66 شقة مفروشة بالكامل بمساحات مختلفة، حيث يضم بعضها غرفة نوم واحدة أو غرفتين، ويشتمل الطابق السادس على الشقق المكونة من ثلاث غرف نوم.

وبمناسبة توقيع العقد، قال الرئيس التنفيذي لشركة أملاك، محمد عبدالإله الكوهجي: «نحن سعدون بتعيين شركة الزباني للتجارة والمقاولات كشركة المطورة للمشروع، وإن الإعلان عن مشروع «66» سيؤثر إيجابياً على نمو استثمارات الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، إلى جانب خلق القيمة المضافة للمحافظة الاستثمارية

وجسر سترة. وتعليقاً على هذا الاتفاق، قال رئيس مجلس إدارة شركة أملاك، عبدالرحمن يوسف فخر: «تسعى شركة أملاك لتعزيز محافظتها من خلال استراتيجيتها الاستثمارية الموزنة